

مضاربات سياسية تعقد أزمة العراق

مع استمرار انتفاضة شباب العراق رغم حمامات الدم التي تسببت فيها أدوات القمع، تطرح الكثير من التساؤلات حول المآلات التي ستصل بالمشهد السياسي في العراق، ومدى قدرة الأحزاب المسككة بالسلطة على الاستمرار بذات المنهج الذي تغذيه وتدعمه طهران؟

بغداد - يواصل المتظاهرون في ساحة التحرير وسط بغداد احتجاجاتهم المناهضة للحكومة والطبقة السياسية الحاكمة. انطلقت الاحتجاجات منذ أكثر من شهرين واتخذت منحى تصاعدياً في الأسابيع الأخيرة بعد أن تيقنت الطبقة الحاكمة من أن تظاهرات الغضب هذه المرة مختلفة وليست كتلك التي عهدتها في السنوات الماضية. أمام تعنت المتظاهرين وتمسكهم بمطالبهم اشتغلت آلة القمع وسالت الدماء، لكن لم يغير ذلك شيئاً من عزيمة المتظاهرين الذين حولوا ساحة التحرير إلى صورة مصغرة عن العراق الموحد الذي يطالبون باسترجاعه من قبضة إيران.

ورغم أن السرد الواضح على هذه المطالب، إلى الآن، هو أن هذه الأحزاب لن تغادر مواقعها وهي لا تتحرك بأي خطوة باستقلالية لكونها أداة إيرانية، لا تملك سلطة القرار، إلا أن ذلك لا ينفي أن انتفاضة الشباب السلمية أحدثت إرباكاً وخلا في بنية النظام السياسي القائم. تبدو هذه الأحزاب مرتبكة حالياً في كيفية تنفيذ الدور المطلوب منها وهو الخروج بتعديلات شكلية على قوانين الانتخاب ومفوضيته ووثيقة الدستور ولم يحصل التوافق على مخارج تلك التعديلات التي لم ترق إلى مستوى مطالب المتفتحين.

وبعد عدة جلسات للبرلمان الذي تدور حوله العديد من الأسئلة وبدلاً من اتخاذ قرار حل نفسه، علق جلساته لحين الوصول إلى اتفاق حول مشاريع القوانين بين كتلة السياسية المتنافرة وذات الولاءات العديدة لمصنّب خارجي مزوج.

ويرافق هذا الإرباك شلل في عدم القدرة على تكييف مطلب إسقاط الحكومة ورئيسها الذي طالب به الشباب المنتفضون بعد أن تلاعب رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي بالحيثيات الدستورية وقدم طلب الاستقالة إلى رئيس البرلمان وليس إلى رئيس الجمهورية الذي كان أمام مسؤوليته التاريخية ودستورية بإعلان حل الحكومة والبرلمان والدعوة إلى تشكيل حكومة مؤقتة، الأمر الذي أدخله بتعديلات الموازنة الشكلية غير الناجحة بين المطب الشعبي و رغبات الأحزاب بترشيح رئيس للحكومة لا يخرج عن مطبخها.

وفي خضم الجدل حول تعيين رئيس الحكومة الجديدة، لوحظ تقدم كتلة البغداد التي يترأسها هادي العامري بمرشح حزب الدعوة الوزير السابق محمد شياع السوداني، في خطوة تشي بعودة هذا الحزب الذي شهد البلد في عهد أصعب الأيام وأعنفها احتراماً وفسداً، وهذا ما يتناقض مع الشروحات

سقوط الطبقة السياسية والمصارف اللبنانية

أين ضمير لبنان ريمون أدّه ومؤسس الدولة الحديثة فؤاد شهاب؟



تطلع لرؤية تنتشل لبنان من السقوط

النظام يجب أن يتغير، يجب أن يسقط أو على الأقل أن يغير أسلوبه إذا كان من الصعب إسقاطه (وهو أمر صعب فعلاً).

المطلوب وقف السرقات اليوم قبل الغد، لأن الواقع السياسي والاقتصادي لا يتحمل أياماً وأسابيع وسط "أزمة حكم" قاسية لم يعرفها لبنان مسبقاً على وقع تظاهرات واحتجاجات يومية من اللبنانيين الذين يطالبون بالعمل والريغيف، ومكافحة الفساد ومحكمة سارقي المال العام، وصولاً إلى استرجاعه.

الحراك المدني

الحراك المدني اليوم في نروته، والناس في قمة الغليان، يثورون دون هوادة على المسؤولين المتحكّمين بأحوالهم، وعلى ناهبي البلد وثوراته وقطاع مصرفي شجع على ذلك، لكن "الحراك" سجل عدة نقاط انتصار. فرض استقالة حكومة الحريري، ثم نجح في إسقاط ثلاثة مرشحين لرئاسة الحكومة: محمد الصفدي، بهيج بطارة، ثم سمير الخطيب.

صار لـ "الحراك" حق النقض (الفيتو) على اسم أي مرشح لرئاسة الحكومة لا يريد، ولا يثق به. صار قادراً على منع تشكيل حكومة لا يرضى عن أعضائها أو لا يثق بهم وبتاريخهم السياسي والاقتصادي. يريد "الحراك" حكومة تحمل رؤية اقتصادية تنتشل لبنان من السقوط النهائي والانهيال الشامل. حكومة تمنع السرقة والسمسرات والصفقات وتعمل وحده الذي تم رفضه، بل هناك مبالغ مالية كبيرة رفضتها مصارف سويسرية بعدما تم تحويل أكثر من خمسة مليارات دولار في وقت قياسي أي خلال أقل من شهر واحد إلى خارج لبنان بتواطؤ من المسؤولين اللبنانيين ومن إدارات المصارف نفسها. وهو ما زاد من حدة الأزمة المالية والنقدية والاقتصادية الراهنة في لبنان والتي تنذر بسقوط الوطن الصغير تماماً وتحوّله إلى دولة، ليس فقط مُفلسة، بل غير آمنة وغير مستقرة يسودها قانون الغاب، لا قانون الدولة.

الانهيار الكبير لم يعلم أهل السياسة والحكم شيئاً. بقوا أسرى مصالحهم ونزواتهم وأحقادهم. كأنهم من عالم آخر، أو من كوكب آخر. لا حكومة، لا دولة، لا رقابة، لا رعاية، لا شيء أبداً. وضع مُتقلّب من أي ضوابط. أزمة حكم وحكومة، أزمة دولة مهترئة حيث

حيث تعرّف إلى "القاضي الزهية" إلياس سركيس. وما لبث أن استعان به مديراً عاماً للقصر الجمهوري وصار أحد أقرب مستشاريه عندما كان فؤاد شهاب رئيساً للبلاد. ثم دعمه ليصل إلى موقع رئاسة الجمهورية.

نظام قوي ودولة فاشلة

في لبنان نظام قوي، هو النظام الطائفي حيث تحمي الطوائف زعماءها. تحمي الزعماء ولو سرقوا ونهبوا وعانوا فساداً، وانتهكوا حرمة الإدارة اللبنانية. قال مسؤول سياسي كبير وعريق: لولا الطوائف التي تحميها لكان "الفؤاد" من أهل الحراك المدني، قد "أخذونا" من بيوتنا ومقراتنا. هذا السياسي يعترف بقدرة الطوائف على حماية قادتها مهما فعل هؤلاء القادة من تجاوزات وارتكابات وسرقات.

النظام القوي، كما يؤكد العارفون بالتركيبية اللبنانية العجائبية، ببنى دولة فاشلة فاسدة مهترئة. نظام محاصصة وفساد. واستطاع أهل النظام، بالاتفاق مع حاكم مصرف لبنان، ومع المصارف (التي يملكونها أو يملكها جماعاتهم) سرقة أموال المودعين (بعدما سرق السياسيون المال العام)، وتهريب المليارات من الدولارات إلى خارج لبنان، إلى درجة أن أحد المصارف السويسرية رفض استقبال حوالة مالية بقيمة 300 مليون دولار مرسله من إحدى القيادات السياسية اللبنانية. وهذا المبلغ ليس وحده الذي تم رفضه، بل هناك مبالغ مالية كبيرة رفضتها مصارف سويسرية بعدما تم تحويل أكثر من خمسة مليارات دولار في وقت قياسي أي خلال أقل من شهر واحد إلى خارج لبنان بتواطؤ من المسؤولين اللبنانيين ومن إدارات المصارف نفسها. وهو ما زاد من حدة الأزمة المالية والنقدية والاقتصادية الراهنة في لبنان والتي تنذر بسقوط الوطن الصغير تماماً وتحوّله إلى دولة، ليس فقط مُفلسة، بل غير آمنة وغير مستقرة يسودها قانون الغاب، لا قانون الدولة.

الانهيار الكبير لم يعلم أهل السياسة والحكم شيئاً. بقوا أسرى مصالحهم ونزواتهم وأحقادهم. كأنهم من عالم آخر، أو من كوكب آخر. لا حكومة، لا دولة، لا رقابة، لا رعاية، لا شيء أبداً. وضع مُتقلّب من أي ضوابط. أزمة حكم وحكومة، أزمة دولة مهترئة حيث

اليوم، يتذكر اللبنانيون ويستذكرون بالخير شخصيات سياسية أعطت لبنان الكثير. كانت الشفافية في العمل السياسي هي معيار كبار القادة، خلافاً لهذه الأيام حيث الطبقة السياسية كلها باتت متهمة بالفساد وسرقة المال العام والسمسرة، وأمتهان الصفقات مع امتهان السياسة بأسوأ مفاهيمها.

يتذكر اللبنانيون الرئيس فؤاد شهاب "أب الإصلاح" في لبنان. الرئيس المتقشف الذي يدخن سيجارة البافرا اللبنانية الصنع، ويكلم مع زوجته صحنين فقط يوصي عليهما من أحد مطاعم جونه. لا بهرجة رئاسية ولا سفر ولا مصاريف (أكسيرا). جعل من لبنان واحة استقرار وبحبوحة. البحبوحة التي صنعها قبله، الرئيس كميل شمعون الذي مات وهو لا يملك سوى منزله في السعديات (قصر السعديات اشتره الرئيس رفيق الحريري من دوري كميل شمعون).

فؤاد شهاب أسس مجلس الخدمة المدنية وكافة المؤسسات التي تراقب وتحاسب (خاصة ديوان الحاسبة)

تذكر اللبنانيون شخصيات سياسية أعطت لبنان الكثير. كانت الشفافية في العمل السياسي هي معيار كبار القادة، خلافاً لهذه الأيام حيث الطبقة السياسية باتت متهمة بالفساد

طبعاً، أعداء العميد، وهم أكثر، يعتبرونه "سليط اللسان" لا يسلم سياسي من "شره". يهاجم كميل شمعون "الجهة اللبنانية" والنظام السوري و"أدواته" في لبنان، كما كان يسميهم. كان العميد على تنسيق واتصال مع الرئيس صائب سلام الذي كان يقيم في جنيف بسويسرا بعدما طوّق منزله في بيروت مسلحون من الجيش السوري وعناصر من حركة فتح، إثر هجوم كلامي لسلام على الوجود العسكري السوري في لبنان، حيث وجّه انتقادات لاذعة لياسر عرفات ولحركة فتح. يومها طوّقوا دارته في المصيطبة ببيروت (وما أدراك ما هي دار المصيطبة ودورها تاريخياً). فما كان من الرئيس سلام المعروف بجرأته، إلا مغادرة بيروت قاصداً باريس ثم جنيف، بعيداً عن "الأشهر"، وما كانوا يضمنون له من شرّ بغيض.

تعود إلى "العميد العنيد" أو "ضمير لبنان" كما كان يُطلق عليه مؤيدوه ومحبوّه اللبنانيين. كان ريمون أدّه نظيف الكف لم يسجل عليه يوماً أنه مذ يده إلى المال العام مثله مثل الكثيرين من السياسيين من أبناء جيله، وخاصة الرئيس رشيد كرامي زعيم طرابلس الذي كان يحرص على المال العام إلى درجة اتهامه بـ"البخل والتقتير والتكشّف".

أسعد الخوري
كاتب لبناني

كنت في زيارة للعميد ريمون أدّه في باريس. كان الرئيس أمين الجميل مغنياً في العاصمة الفرنسية، وكذلك العماد ميشال عون الذي كان يعيش في ضاحية باريسية راقية (Haute Maison) بعدما أبعده الوصاية السورية الحاكمة للبنان يومئذ إلى فرنسا.

سالت العميد عن علاقته بالبنانيين الأثنيين، الجميل وعون، وهل يجتمع بهما أو يشتقّ منهما، خاصة أن مصلحة لبنان العليا تقتضي تنسيق الزعماء اللبنانيين الثلاثة المقمّن خارج الوطن الأم، لإخراج سوريا من لبنان.

انتفض العميد كعادته وأجاب حازماً حاسماً: هل تريدني أن ألقى "فانسلًا" (أمين الجميل) و"وصولياً" (ميشال عون)؛ وأضاف "الويل للبنانيين إذا وصل عون إلى الرئاسة في لبنان".

ضمير لبنان

تعود إلى "العميد العنيد" أو "ضمير لبنان" كما كان يُطلق عليه مؤيدوه ومحبوّه اللبنانيين. كان ريمون أدّه نظيف الكف لم يسجل عليه يوماً أنه مذ يده إلى المال العام مثله مثل الكثيرين من السياسيين من أبناء جيله، وخاصة الرئيس رشيد كرامي زعيم طرابلس الذي كان يحرص على المال العام إلى درجة اتهامه بـ"البخل والتقتير والتكشّف".



شجرة الميلاد تزين بصور شهداء الانتفاضة